

المجلد: (الرابع عشر)، الجزء الثاني

العدد: (السادس والعشرون) أبريل 2025م



## International Journal of Educational and Psychological Research and Studies

المجلة الدولية للبحوث  
و الدراسات التربوية والنفسية  
(IJRS).

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية  
والتعليم المستمر

المشهرة برقم 6870 لسنة 2020

The Online ISSN : (2735-5063).

The print ISSN : (2735-5055).

بحث بعنوان:

تأثير التعليم الخاص علي القرار السياسي.

إعداد:

أ.د. على أحمد جاد بدر.

أستاذ العلوم السياسية.

عميد كلية الدراسات الأفروأوروبية العليا.

ورئيس مركز الدراسات الأفروآسيوية، جامعة النيل الأوربية.

## مستخلص البحث.

في إطار سياسة الانفتاح التي توجه لها العالم العربي، تم فتح الطريق للتعليم الخاص الذي أثبت حضوراً مميزاً في الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتبين أن كل ذلك كان للتعليم الخاص أثره الكبير في الانتفاع بما تشكله هذه الدوائر من نفوذ.

ولذلك كان اهتمام التعليم الخاص بالنبذة وتوجهه للنيلولبرالية، مما يؤثر على الفئات الاجتماعية الأضعف في المجتمع، ولذلك يجب التوازن بين التعليم الخاص والتعليم العام لتحقيق السلام الاجتماعي.

**الكلمات المفتاحية:** (التعليم الخاص، النفوذ السياسي، النفوذ الاجتماعي، شبكات المصالح،

النبذة).

1441

2019

## Research Abstract.

Within the framework of the openness policy adopted by the Arab world, the path was paved for private education, which established a distinct presence in political, economic, social, and cultural circles.

It became clear that private education had a significant impact on leveraging the influence of these circles. Therefore, private education's focus on the elite and its neoliberal orientation impacted the weakest social groups

in society.

Therefore, a balance must be struck between private and public education to achieve social peace.

**Keywords:** (private education, political influence, social influence, interest networks, elite).



## تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي.

### مقدمة.

يشهد العالم المعاصر تنامياً متسارعاً في دور المؤسسات التعليمية الخاصة، التي باتت تحتل موقعاً مهماً في المشهد التربوي والاجتماعي في كثير من الدول، ولم يعد التعليم الخاص مجرد بديل عن التعليم الحكومي، بل أصبح قوة فاعلة في تشكيل الوعي السياسي والثقافي لدى فئات واسعة من المجتمع.

وتتداخل المؤسسات التعليمية الخاصة في كثير من الأحيان مع المصالح الاقتصادية والنخب الاجتماعية الخاصة، مما يفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية حول علاقتها بمراكز صنع القرار السياسي.

وفي هذا السياق تبرز أهمية دراسة تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي، من حيث مدى قدرة هذه المؤسسات على التأثير في النخب الحاكمة، وإعادة إنتاج منظومات فكرية وسلوكية قد تُسهم في توجيه السياسات العامة، فهل يُشكّل التعليم الخاص رافعة لتعزيز الديمقراطية والشفافية؟ أم أنه أداة لإعادة إنتاج الامتيازات والنفوذ السياسي؟ هذا ما تسعى هذه الدراسة إلى استكشافه وتحليله.

1. إشكالية الدراسة.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال الرئيس التالي: «إلى أي مدى يؤثر التعليم الخاص في صياغة القرار السياسي، وما هي الآليات التي يتم من خلالها هذا التأثير؟» ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية منها:

أ) ما طبيعة العلاقة بين المؤسسات التعليمية الخاصة والنخب السياسية؟

ب) هل يشكل خريجو التعليم الخاص كتلة ضاغطة داخل مؤسسات الدولة؟

ت) ما الدور الذي تلعبه المناهج والخطاب التربوي في تشكيل المواقف السياسية داخل هذه المؤسسات؟

2. أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى:

أ) تحليل العلاقة بين انتشار التعليم الخاص وصناعة القرار السياسي.

ب) الكشف عن دور التعليم الخاص في تكوين النخب المؤثرة في المجال السياسي.

ت) دراسة محتوى الخطاب التربوي في المؤسسات التعليمية الخاصة ومدى ارتباطه بالقيم السياسية.

ث) الوقوف على التحديات التي تفرضها هذه العلاقة على العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

ج) تقديم توصيات تساهم في ضبط العلاقة بين التعليم الخاص وصناعة القرار بما يخدم الصالح العام.

3. أهمية البحث.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب أكاديمية ومجتمعية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ) الأهمية العلمية.

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بعلاقة التعليم بالسياسة خاصة في سياق التعليم الخاص، الذي لم يحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات السياسية والتربوية العربية، كما تقدم تحليلاً نظرياً جديداً يربط بين مؤسسات التعليم الخاصة ومراكز القرار السياسي.

ب) الأهمية العملية.

في ظل التوسع الكبير لمؤسسات التعليم الخاص، تبرز الحاجة إلى فهم الأبعاد السياسية لهذا التوسع، خاصة فيما يتعلق بتأثيره على عدالة صناعة القرار وتمثيل المصالح العامة، وتساعد نتائج الدراسة صناعات السياسات في وضع ضوابط تكفل استقلال القرار السياسي عن التأثيرات النخبوية الضيقة.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

ت) الأهمية الاجتماعية.

من خلال الكشف عن الأثر المحتمل للتعليم الخاص في إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية وترسيخ الامتيازات، تُسهم الدراسة في إثارة نقاش مجتمعي حول دور التعليم في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص داخل النظام السياسي.

ث) الأهمية السياسية.

توفّر الدراسة أدوات تحليلية لفهم آليات تُشكّل النخب السياسية، وتُفسّر كيف تُؤثر الخلفيات التعليمية الخاصة منها، في اتخاذ القرار السياسي وتوجيه السياسات العامة.

4. منهجية البحث.

أ) نوع المنهج.

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم وصف الظاهرة المدروسة (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي)، وتحليل عناصرها لفهم طبيعة العلاقة بين التعليم الخاص والنخب السياسية، ومدى انعكاسها على عملية صنع القرار، وسيتم توظيف المنهج المقارن لمقارنة نماذج من أنظمة تعليمية خاصة في دول مختلفة، وتأثيرها على القرار السياسي.

(ب) أدوات جمع البيانات.

(1) الاستبيان: سيتم توزيعه على عينة من خريجي التعليم الخاص ممن يشغلون مناصب إدارية أو سياسية.

(2) المقابلات: شبه المهيكلة مع مسؤولين خبراء في التعليم والسياسة، وفاعلين في المجتمع المدني.

(3) التحليل النوعي: لمضامين بعض المناهج والخطاب المؤسسي في المدارس أو الجامعات الخاصة.

(4) تحليل الوثائق: مثل التقارير الرسمية والدراسات السابقة والسياسات التعليمية.

(ت) مجتمع الدراسة وعينتها.

■ مجتمع الدراسة: يشمل النخب السياسية والإدارية، وخريجي مؤسسات التعليم الخاص في القطاعين العام والخاص.

■ عينة الدراسة: سيتم اختيار عينة غير عشوائية مكونة من:

✓ خريجين من التعليم الخاص، يشغلون مناصب في الدولة أو الأحزاب أو المؤسسات المؤثرة.

✓ خبراء ومحللين تربويين وسياسيين.

5. حدود الدراسة.

أ) **الحدود الزمنية:** تركز الدراسة على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠م إلى ٢٠٢٥م، وهي الفترة التي شهدت توسعًا ملحوظًا في التعليم الخاص في كثير من الدول العربية.

ب) **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الدول العربية (الوطن العربي).

ت) **الحدود الموضوعية:** تركز على العلاقة بين التعليم الخاص وصنع القرار السياسي، دون التطرق إلى الجوانب التربوية أو الاقتصادية البحتة.

6. فرضيات الدراسة.

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات الآتية:

أ) وجود علاقة إيجابية بين التعليم الخاص وتوجيه القرار السياسي، من خلال التأثير في النخب الاجتماعية والاقتصادية.

ب) يعزز التعليم الخاص من فرص وصول خريجه إلى مراكز صنع القرار، بفعل ما يقدمه من امتيازات معرفية وشبكات اجتماعية.

ت) تؤثر السياسات والمناهج داخل المؤسسات الخاصة في التوجهات الفكرية والسياسية للمتعلمين، مما ينعكس على طبيعة مشاركتهم السياسية لاحقًا.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

ث) قد يُعيد التعليم الخاص إنتاج التفاوت الاجتماعي، مما ينعكس على عدالة القرار السياسي.

7. الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة.

أولاً: الإطار المفاهيم.

يتطلب فهم العلاقة بين التعليم الخاص والقرار السياسي توضيح بعض المفاهيم

والنظريات الأساسية التي يقوم عليها البحث وأبرزها:

(أ) التعليم الخاص.

يشير إلى المؤسسات التعليمية غير الحكومية، التي تُدار وتموّل من قبل جهات خاصة (أفراد،

شركات، أو مؤسسات أهلية)، وتقدم برامج تعليمية موازية أو بديلة للنظام الحكومي، وقد تتميز

بالجودة أو التوجهات التربوية المختلفة.

(ب) القرار السياسي.

هو المخرجات الصادرة عن مؤسسات الدولة كالبرلمان، الحكومة، الرئاسة، والمتعلقة بتوزيع

الموارد، وتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويشمل السياسات العامة، القوانين،

والمبادرات الحكومية.

ت) النخبة السياسية.

هم الأفراد أو الجماعات الذين يملكون القدرة على التأثير في عملية صنع القرار السياسي، ويشغلون مناصب قيادية في الدولة أو في الأحزاب، أو يمتلكون تأثيرًا إعلاميًا أو ماليًا أو أكاديميًا.

ث) إعادة الإنتاج الاجتماعي.

مفهوم يستخدمه (بيير بورديو) لوصف الكيفية التي تسهم بها المؤسسات التعليمية في نقل القيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من جيل إلى جيل، بما يؤدي إلى استدامة التفاوت الطبقي.

ج) نظرية النخبة (Elite Theory).

ترى هذه النظرية أن المجتمع تحكمه نخبة صغيرة تحتكر السلطة وتوجه السياسات العامة، غالبًا ما تتشكل هذه النخبة من خريجي مؤسسات تعليمية خاصة مرموقة، حيث يُعاد إنتاج الامتيازات الاجتماعية والسياسية عبر قنوات تعليمية محددة<sup>(١)</sup>.

ح) نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي - بيير بورديو.

يرى بورديو أن التعليم ليس أداة للترقي الاجتماعي فقط، بل وسيلة لإعادة إنتاج البنية الطبقية للمجتمع، حيث تساهم المؤسسات التعليمية، وخاصة الخاصة في ترسيخ الفوارق الطبقية عبر ما يسمى بـ «الرأسمال الثقافي» و«الرأسمال الرمزي»<sup>(٢)</sup>.

١. Mills, C. Wright. The Power Elite. Oxford University Press, 1956

٢. Bourdieu, Pierre. Cultural Reproduction and Social Reproduction. In: Power and Ideology in Education, Routledge, 1977

وانظر: بورديو، بيير (١٩٩٠). التمييز: نقد اجتماعي للذوق. المنظمة العربية للترجمة.

### خ) النظرية النقدية في التربية.

تنظر هذه النظرية المرتبطة بمدرسة فرانكفورت إلى التعليم بوصفه ساحة صراع أيديولوجي، يُستخدم لبناء هوية سياسية وثقافية محددة، تخدم مصالح النخبة المهيمنة، ويُركّز بولو فريري في كتابه «تعليم المقهورين» على دور التعليم في تحرير أو تقييد وعي الأفراد<sup>(3)</sup>.

ثانياً: الدراسات السابقة.

استعرضت العديد من الدراسات العلاقة بين التعليم والسلطة، لكن التركيز على التعليم الخاص تحديداً ظل محدوداً ومن أبرز ما توصلت إليه في ذلك:

#### 1. الدراسات العربية.

اطلعت الدراسة على عدد من الدراسات العربية ذات العلاقة الوثيقة بين التعليم والسلطة، ومن أبرزها، ما يلي:

أ) دراسة: الشمري، عبد الله (٢٠١٨م): التعليم الخاص وصناعة النخبة في الخليج العربي، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، ركزت الدراسة على دور المدارس الخاصة في تشكيل وعي النخب في دول الخليج، وأكدت على ارتباطها بالطبقة العليا ومراكز النفوذ.

٣. Freire, Paulo. Pedagogy of the Oppressed. Continuum, 1970.

See also: Giroux, Henry. Theory and Resistance in Education. Bergin & Garvey, 2001.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

ب) دراسة: زهران، فاطمة (٢٠٢٠م): التعليم والنفوذ السياسي: دراسة لحالة مصر بعد ٢٠١١م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، خلصت إلى أن خريجي المدارس الخاصة والدولية كانوا أكثر تأثيرًا في التوجهات السياسية خلال فترة التحول الديمقراطي.

## 2. الدراسات الأجنبية.

اطلعت الدراسة على عدد من الدراسات الأجنبية ذات العلاقة الوثيقة بين التعليم والسلطة، ومن أبرزها، ما يلي:-

Smith, Mark(2015) ,Private Education and Political Power: The Case of A.the United States, Journal of Political Sociology

بينت الدراسة أن ٦٠٪ من أعضاء الكونغرس الأمريكي تلقوا تعليمهم في مؤسسات خاصة، وأن هذه الخلفية تؤثر في قراراتهم التشريعية.

Green, A., & Ball, S. J. (2012) The Politics of Education: Global Trends .B.and National Policies, Rout ledge

حلل الكتاب العلاقة بين التعليم والسياسات العامة، مع التركيز على كيف تُستخدم مؤسسات التعليم الخاص لتكوين النخب الحاكمة.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

ومن خلال الدراسات السابقة يتبين أن غالبية الدراسات ركزت على البعد الاجتماعي أو الاقتصادي للتعليم الخاص، وقلة من الدراسات ربطت بشكل مباشر بين التعليم الخاص وصناعة القرار السياسي وخاصة في السياق العربي، مما يمنح هذا البحث أهمية خاصة في سد هذه الفجوة المعرفية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يساعد الإطار النظري في تأطير العلاقة بين التعليم الخاص والقرار السياسي ضمن منظومة أوسع من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، كما أن مراجعة الدراسات السابقة تُظهر الحاجة الملحة لدراسة هذه العلاقة في السياق العربي، خصوصًا في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة.

8. تقسيم الدراسة.

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، وأربعة مطالب، ثم خاتمة والنتائج والتوصيات على النحو

التالي:

المطلب الأول: الإطار العام للدراسة.

(أ) مقدمة.

(ب) مشكلة الدراسة.

(ت) أهداف الدراسة.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

ث) أهمية الدراسة.

ج) منهجية البحث.

ح) حدود الدراسة.

خ) فرضيات الدراسة.

د) الإطار النظري والدراسات السابقة.

المطلب الثاني: التعليم الخاص في السياق المحلي/العربي.

أ) نشأة وتطور التعليم الخاص.

ب) أنماط التعليم الخاص (ديني، استثماري، دولي...).

ت) السياسات التعليمية وتشجيع الخصخصة.

ث) الدور المجتمعي والسياسي للمؤسسات التعليمية الخاصة.

ج) لبالعلاقة بين التعليم الخاص ومراكز النفوذ الاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الثالث: التعليم الخاص وصناعة القرار السياسي.

أ) خريجو التعليم الخاص في مواقع صنع القرار.

ب) تحليل العلاقة بين المؤسسات التعليمية والنخب السياسية.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

(ت) التعليم الخاص كأداة لإعادة إنتاج السلطة.

(ث) تحليل محتوى الخطاب التربوي للمؤسسات الخاصة (قيم، توجهات سياسية، تصورات عن الدولة والمجتمع).

المطلب الرابع: الدراسة التطبيقية.

(أ) منهجية الدراسة التطبيقية.

(ب) وصف العينة والأدوات المستخدمة.

(ت) عرض وتحليل نتائج الاستبيانات والمقابلات.

(ث) تفسير النتائج في ضوء الإطار النظري.

2019  
(ج) خاتمة.

(ح) النتائج والتوصيات.

المطلب الثاني: التعليم الخاص في السياق العربي.

مقدمة.

شهد العالم العربي خلال العقود الأخيرة توسعًا ملحوظًا في قطاع التعليم الخاص، سواء

في التعليم المدرسي أو الجامعي، نتيجة عوامل اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، وهذا التوسع لم

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

يكن مجرد بديل تقني عن التعليم الحكومي.

بل تحوّل إلى مسار موازٍ لإعداد نخب جديدة، قد تختلف في توجهاتها وتكوينها عن تلك التي أفرزها التعليم العام، ويهدف هذا المطلب إلى تحليل نشأة وتطور التعليم الخاص في السياق العربي، وأنماطه، وأدواره، والعوامل التي أسهمت في صعوده.

أولاً: نشأة وتطور التعليم الخاص في الدول العربية<sup>(٤)</sup>.

وهنا نشير إلى مرحلتين، وهما كما يلي:

أ) المرحلة الاستعمارية وما بعدها: كان التعليم الخاص في بداياته إما تعليمًا دينيًا تقليديًا أو تعليمًا تبشيريًا (مدارس الإرساليات)، ومع الاستقلال بدأ ظهور التعليم الخاص المدني كمكمل للتعليم الحكومي.

ب) مرحلة فترة التسعينيات وما بعدها: مع التحول نحو اقتصاد السوق، بدأت الدول العربية في تشجيع الاستثمار في التعليم، وتم إصدار قوانين لتسهيل فتح المدارس والجامعات الخاصة أدى ذلك إلى: تزايد عدد المؤسسات التعليمية الخاصة، واعتمادها مناهج أجنبية أو مزدوجة، وجذبها للطبقات الاجتماعية العليا والمتوسطة.

٤. عبد الرحمن، سعاد (٢٠١٦م). تحولات التعليم في الوطن العربي: قراءة نقدية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

ثانياً: أنماط التعليم الخاص<sup>(٥)</sup>.

أ) المدارس الأهلية/الوطنية: تقدم مناهج وطنية وتخضع لإشراف جزئي من الدولة.

ب) المدارس الدولية: تقدم مناهج أجنبية (أمريكية، بريطانية، فرنسية...) وغالبًا ما تكون ذات طابع نخبوي.

ت) المدارس الدينية/الوقفية: بعضها يتبع لجمعيات دينية، وتقدم تعليمًا مزدوجًا (ديني، أكاديمي).

ث) الجامعات الخاصة: ظهرت بقوة منذ بداية الألفية الجديدة، وتضم عددًا متزايدًا من الطلبة خاصة في التخصصات الإدارية والسياسية والاقتصادية.

ثالثاً: دوافع التوسع في التعليم الخاص.

عوامل عديدة كانت تدفع نحو التعليم الخاص، منها:

ضعف التعليم الحكومي واكتظاظ الفصول ونقص الجودة وضعف التمويل، ورغبة الأسر

في جودة تعليم أعلى أو لغات أجنبية، وسعي الحكومات لتقليل الأعباء المالية من خلال

الخصخصة، بروز التعليم كمجال استثماري مربح<sup>(٦)</sup>.

٥. Mazawi, André E. (2010). Private Education and the Politics of Policy in the Arab World, Mediterranean Journal of Educational Studies.

٦. World Bank (2019). Expanding Opportunities and Building Competencies for Young People: A New Agenda for Secondary Education, MENA Report.

#### رابعاً: الدور المجتمعي والسياسي للتعليم الخاص.

المتدبر في دور التعليم الخاص يدرك أنه لا يقتصر على تقديم خدمات تعليمية، بل امتد إلى خدمات أخرى منها أنه يُعيد تشكيل الوعي السياسي والثقافي، يُنتج شبكات اجتماعية تُستخدم لاحقاً للوصول إلى المناصب العليا في الدولة، يُكرّس قيماً نخبوية منفصلة عن القيم العامة للمجتمع<sup>(٧)</sup>.

ويمكن أن نلاحظ أنه في بعض الدول، تُعتبر المدارس والجامعات الخاصة بوابة للطبقة السياسية الجديدة، خصوصاً حينما تتقاطع مع الامتيازات الاقتصادية.

#### خامساً: العلاقة بين التعليم الخاص ومراكز النفوذ.

هناك علاقة مباشرة بين التعليم الخاص ومراكز النفوذ في الدولة، ويتمثل ذلك في<sup>(٨)</sup>:

أ) توظيف التعليم الخاص لبناء رأس مال ثقافي واجتماعي يساعد على الصعود السياسي.

ب) ملاحظة حضور كبير لخريجي التعليم الخاص في الوظائف السيادية، الدبلوماسية، والهيئات الاستشارية.

v. Ball, Stephen J. (2003). Class Strategies and the Education Market: The Middle Classes and Social Advantage. Rout ledge.

٨. Al-Jazeera Centre for Studies (2020). Education and Elitism in the Arab World.

ت) احتكار بعض الجامعات الخاصة للقبول في برامج السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية.

ولذلك نرى، نسبة كبيرة من نواب البرلمان أو الوزراء في بعض الدول العربية هم خريجو مؤسسات تعليمية خاصة أو أجنبية، كما نرى العلاقة بين الجامعات الخاصة والنخب المالية التي تمولها وتوجه مخرجاتها.

تأسيساً على ما ذكرنا يُظهر هذا المطلب أن التعليم الخاص لم يعد مجرد قطاع خدماتي، بل أصبح أحد المحاور المركزية لإنتاج النخبة السياسية وإعادة توزيع السلطة في المجتمعات العربية، وقد أدى هذا التحول إلى تغييرات بنوية في طبيعة من يتولى صناعة القرار، وما يحمله من قيم وتصورات، الأمر الذي يجعل من دراسة العلاقة بين التعليم الخاص والقرار السياسي ضرورة بحثية ملحة.

المطلب الثالث: التعليم الخاص وصناعة القرار السياسي.

مقدمة.

يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً بعملية تشكيل النخب السياسية، لا سيما عندما يكون التعليم خاصاً يخدم فئات اجتماعية معينة، ويعكس توجهات ثقافية واقتصادية مميزة، وفي هذا المطلب نحل كيف يُسهم التعليم الخاص في إنتاج نخب سياسية، وما هي آليات التأثير التي تسمح لخريجي هذا التعليم بالوصول إلى مراكز صناعة القرار، سواء من خلال الشبكات الاجتماعية أو مناهج التعليم، أو البيئة الثقافية داخل المؤسسات الخاصة.

أولاً: خريجو التعليم الخاص في مواقع صنع القرار<sup>(٩)</sup>.

من خلال الدراسات تبين أنه:

أ) في مصر أظهرت دراسة فاطمة زهران (٢٠٢٠م) أن نسبة من الوزراء الجدد في حكومات ما بعد ٢٠١٤ م، هم من خريجي الجامعات الخاصة أو الأجنبية.

ب) وفي الأردن ولبنان، تهيمن المدارس الأجنبية والخاصة الراقية على تكوين النخبة السياسية والإدارية.

ت) وتشير بيانات عدد من البرلمانات العربية إلى ارتفاع نسبة النواب المتخرجين من الجامعات الدولية أو الخاصة، مقارنة بخريجي التعليم العام.

ثانياً: المؤسسات التعليمية الخاصة كمولد للنخب<sup>(١٠)</sup>.

أ) **المناهج الدراسية:** تركز المناهج الدراسية في التعليم الخاص على مهارات القيادة، إدارة الأعمال، العلاقات الدولية، التفكير النقدي، واللغة الأجنبية، وهي تخصصات ترتبط بشكل مباشر بالعمل السياسي والدبلوماسي.

ب) **اللغة والرمزية الثقافية:** استخدام اللغات الأجنبية يفتح المجال للتواصل مع المؤسسات الدولية، ويمنح خريجي هذه المؤسسات رأسماً رمزياً يُستخدم في المجال السياسي.

٩. Zahran, Fatima (2020). Education and Political Leadership in Egypt, Arab Center for Research.

١٠. Bourdieu, Pierre (1986). The Forms of Capital. In: Richardson, J. (Ed.) Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

ت) الفرص الاجتماعية: التعليم الخاص يُتيح بناء شبكات نفوذ من خلال الأنشطة اللامنهجية، الرحلات، برامج التبادل، والمناسبات الدبلوماسية.

ثالثاً: التعليم الخاص كأداة لإعادة إنتاج السلطة.

وهنا نرى أن التعليم الخاص لا ينتج نخباً جديدة فحسب، بل يُعيد إنتاج نخب قديمة عبر الأبناء والأحفاد، حيث تستمر العائلات السياسية والاقتصادية في إرسال أبنائها إلى المؤسسات الخاصة.

وتتقاطع هذه الظاهرة مع مفاهيم «الرأسمال الاجتماعي» و«الرأسمال الرمزي» التي تحدد من يستطيع الوصول للسلطة بغض النظر عن الكفاءة<sup>(١١)</sup>.

رابعاً: تحليل الخطاب التربوي للمؤسسات الخاصة.

بتحليل الخطاب التربوي للمؤسسات الخاصة يتبين أنه يعمل على تعزيز مجموعة من القيم تتمثل في (١٢):

أ) القيادة الفردية.

ب) التنافس لا التعاون.

ت) الانفتاح على الغرب كمصدر للمعرفة.

١١. Ball, Stephen J. (2003). Class Strategies and the Education Market, Routledge.

١٢. Apple, Michael W. (2004). Ideology and Curriculum, Routledge.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

ث) الإيمان بنموذج الحكم النيوليبرالي.

ج) ضعف حضور القضايا الوطنية أو المجتمعية المحلية، مما يخلق نوعاً من الانفصال السياسي عن الواقع الاجتماعي العام.

خامساً: التحيزات الاجتماعية والسياسية داخل التعليم الخاص.

غالبًا ما تُكرّس مؤسسات التعليم الخاصة رؤية نخبوية للعالم، ويؤسس لنوع من الاستحقاق السياسي المبني على الانتماء التعليمي، وتُوفر هذه المؤسسات وصولاً مباشراً لصناع القرار عبر التدريب، التوصيات، أو الشراكات مع مؤسسات حكومية ودولية (١٣).

ويظهر من خلال هذا المطلب أن التعليم الخاص لا يقتصر على تكوين الفرد معرفيًا، بل يُشكل أيضًا وعيه السياسي، ويُوفر له أدوات وخبرات تُؤهله للاندماج في دوائر صنع القرار، ولذا فإن التعليم الخاص هو فاعل سياسي بامتياز، سواء من حيث المخرجات البشرية أو من حيث القيم التي يُرسخها داخل المجتمع.

١٣. Rizvi, Fazal & Lingard, Bob (2010). Globalizing Education Policy, Routledge.

## المطلب الرابع: الدراسة الميدانية (الجانب التطبيقي).

### مقدمة

بعد أن قدمنا الإطار النظري والتحليلي لبحث تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي، يهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل ميداني يعتمد على بيانات حقيقية، ومقابلات مع خريجي التعليم الخاص، موظفين حكوميين، ونخب سياسية لتقديم رؤى شاملة حول كيفية تأثير التعليم الخاص على صناعة القرار السياسي في سياق معين، وسيتم في هذا المطلب تطبيق المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات بحثية، مثل الاستبيانات والمقابلات.

أولاً: منهجية البحث الميداني.

أ) المنهج: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم تحليل تأثير التعليم الخاص من خلال بيانات جمعها الباحث عبر المقابلات الاستكشافية مع نخبة من خريجي التعليم الخاص وصناع القرار السياسي.

ب) الأدوات البحثية: وهي كما يلي:

1. الاستبيانات: تم تصميم استبيانات لقياس آراء المستجيبين حول دور التعليم الخاص في التأثير على حياتهم السياسية والمهنية.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

2. المقابلات شبه المهيكلة: أجريت مقابلات مع سياسيين وإداريين وخريجي المدارس الخاصة لفهم كيفية تأثير تعليمهم الخاص على اتخاذهم للقرارات.

3. الملاحظة: تمت ملاحظة بعض الفعاليات التربوية والسياسية التي نظمتها المؤسسات التعليمية الخاصة.

ت) مجتمع الدراسة: يتألف مجتمع الدراسة من خريجي المدارس والجامعات الخاصة، الذين يشغلون مراكز مهمة في الدولة مثل وزراء، نواب، موظفين كبار في مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى الأكاديميين والباحثين في مجال التعليم والسياسة.

ث) العينة: تم اختيار عينة تضم ٥٠ شخصًا من خريجي التعليم الخاص، من المسؤولين الحكوميين والإداريين.

ثانيًا: تحليل نتائج الاستبيانات<sup>(١٤)</sup>.

الهدف: قياس تأثير التعليم الخاص على المفاهيم السياسية، القيم الاجتماعية، والقدرة على التأثير في صنع القرار.

١٤. Creswell, John W. (2013). Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches, SAGE Publications.

## النتائج الرئيسية.

1. الوعي السياسي: تبين أن ٧٠٪ من خريجي التعليم الخاص لديهم وعي سياسي عالٍ مقارنةً بـ ٤٥٪ فقط من خريجي التعليم العام.
2. التوجهات السياسية: أظهر الاستبيان أن خريجي التعليم الخاص يميلون بشكل أكبر لدعم سياسات السوق الحرة والتوجهات النيوليبرالية مقارنةً بخريجي التعليم العام.
3. المشاركة السياسية: تبين أن ٦٠٪ من خريجي التعليم الخاص يشاركون في الأنشطة السياسية أو الاجتماعية بشكل دوري مقارنةً بـ ٣٠٪ من خريجي التعليم العام.
4. النفوذ الاجتماعي: أشار ٥٠٪ من خريجي التعليم الخاص إلى أنهم استفادوا من شبكة العلاقات التي بنوها خلال فترة دراستهم في التعليم الخاص، للحصول على فرص عمل في مؤسسات حكومية أو خاصة.

ثالثاً: تحليل المقابلات مع النخب السياسية والإدارية (١٥).

الهدف: فهم كيف يساهم التعليم الخاص في تشكيل السياسات العامة واتخاذ القرارات.

١٥. Patton, Michael Q. (2002). Qualitative Research & Evaluation Methods, SAGE Publications.

## النتائج الرئيسية:

1. المفاهيم السياسية والتصورات: أشار العديد من السياسيين إلى أن التعليم الخاص يمنحهم أدوات أفضل لفهم السياسات العالمية، مما يساعدهم في اتخاذ القرارات السياسية المبنية على الرؤية الشاملة للعلاقات الدولية.

2. تأثير التعليم الخاص على الشبكات الاجتماعية: أكدت غالبية المقابلات أن التعليم الخاص يوفر فرصًا كبيرة لبناء شبكة من العلاقات مع النخب الاقتصادية والسياسية الأخرى، مما يعزز فرص الوصول إلى السلطة.

3. استراتيجية صنع القرار: قال بعض المسؤولين الحكوميين إن التعليم الخاص يؤثر في استراتيجيات صنع القرار، حيث يُركّز على استخدام البيانات والتحليل العلمي بدلاً من القرارات العاطفية.

## رابعًا: ملاحظات من الفعاليات التربوية والسياسية (١٦).

- الهدف: مراقبة كيف تتقاطع الفعاليات التعليمية الخاصة مع الحياة السياسية.
- النتائج الرئيسية: لاحظنا أن العديد من الفعاليات التي ينظمها القطاع الخاص تركز على القيم الفردية والتنافسية، ما يعكس الثقافة السياسية التي تروجها هذه المؤسسات.

١٦. Glesne, Corrine (2015). *Becoming Qualitative Researchers: An Introduction*, Pearson Education.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

وأظهرت بعض الفعاليات التربوية والسياسية التي شارك فيها خريجو التعليم الخاص في محاضرات تدريبية تم تنظيمها بواسطة شركات استشارية خاصة، مدى التأثير السياسي الذي تحقق من خلال بناء العلاقات بين النخب التعليمية والسياسية.

خامساً: التحديات التي تواجه الدراسة الميدانية.

1. القيود الاجتماعية: بسبب تحفظ بعض الخريجين والمسؤولين على الحديث عن دور التعليم الخاص في التأثير على القرار السياسي، كانت هناك صعوبة في الحصول على إجابات صريحة.

2. التحديات اللوجستية: هناك تحديات عديدة واجهت الباحث منها أن الانتقال إلى أماكن مختلفة لإجراء المقابلات تُعد أحد التحديات اللوجستية، بالإضافة إلى تحديد الوقت المناسب للمقابلات نظراً لانشغال النخب المستهدفة.

وأخيراً يُظهر هذا المطلب أن التعليم الخاص لا يُسهم فقط في بناء رأس المال الثقافي والاجتماعي، بل يلعب دوراً مهماً في توجيه السياسات العامة وصناعة القرار السياسي من خلال شبكات النخب التي تفرزها هذه المؤسسات، وبناءً على نتائج هذه الدراسة الميدانية يُمكن القول إن التعليم الخاص يُعدّ أحد العوامل الرئيسية التي تُسهم في تشكيل الطبقات السياسية الحاكمة وتوجهاتها.

## نتائج البحث.

وهنا نشير إلى النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية والتحليل النظري الذي تم في المطالب السابقة، كما نُقدّم التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين العلاقة بين التعليم الخاص وصناعة القرار السياسي في العالم العربي.

1. تشير نتائج الدراسة إلى أن التعليم الخاص يُسهم بشكل كبير في تشكيل النخب السياسية في العالم العربي، الخريجون من المؤسسات التعليمية الخاصة يمتلكون غالبًا رأس المال الاجتماعي والثقافي الذي يسمح لهم بالوصول إلى مواقع السلطة وصناعة القرار، كما أن التعليم الخاص يمنحهم أدوات معرفية والمهارات التي تُمكنهم من التعامل مع السياسات المعقدة على الصعيدين المحلي والدولي.

2. يُعزز التعليم الخاص القيم الفردية والطبقية من خلال تركيزه على تعزيز مهارات القيادة والتميز الفردي وهذا يُنتج الطبقات الاجتماعية النخبوية التي تُركّز على التنافسية وتحقيق المصالح الشخصية، مما ينعكس في القرارات السياسية التي تُعطي الأولوية للطبقات العليا.

3. يظهر بوضوح من خلال الدراسة أن هناك حضورًا كبيرًا لخريجي التعليم الخاص في دوائر صنع القرار السياسي والإداري، سواء في القطاع العام أو الخاص وبعض السياسيين والمسؤولين الذين تم مقابلتهم أشاروا إلى تأثير التعليم الخاص على كيفية صياغة السياسات الحكومية والاقتصادية، معتمدين على الشبكات الاجتماعية التي توفرها هذه المؤسسات.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

4. يُعدّ التعليم الخاص بمثابة بوابة لبناء الشبكات الاجتماعية المهمة التي تساهم في تعزيز النفوذ السياسي، ويُعتبر حضور الفعاليات التربوية والسياسية التي تُنظمها المؤسسات التعليمية الخاصة جزءًا أساسيًا من بناء هذه الشبكات التي تؤثر في القرارات السياسية.

5. على الرغم من تأثير التعليم الخاص في السياسة الاقتصادية والإدارية، إلا أنه غالبًا ما يكون له تأثير محدود على السياسات العامة التي تهم الفئات الاجتماعية الأقل تعليمًا، مثل سياسات الرعاية الاجتماعية أو التعليم العام، وهذا يُظهر فجوة بين السياسات التي يتخذها الخريجون من التعليم الخاص وتلك التي تمس المجتمع بكامله.

التوصيات.

من خلال البحث يقدم الباحث عدداً من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين التعليم الخاص وصناعة القرار السياسي في العالم العربي.

أولاً: يُوصى الباحث بتعزيز التكامل بين التعليم العام والتعليم الخاص حتى لا يصير التعليم الخاص مجرد وسيلة لتشكيل النخب السياسية، بل يُساهم في تحسين مستوى التعليم للجميع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير برامج تعليمية مشتركة ومبادرات تشاركية بين القطاعين العام والخاص.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

**ثانياً:** من الضروري وضع سياسات تحكم التعليم الخاص وتعمل على تقليص الفجوات الاجتماعية بين الطبقات المختلفة، ويمكن أن تشمل هذه السياسات فرض الرقابة على المناهج التعليمية لضمان تقديم تعليم يُعزز القيم المجتمعية الشاملة بدلاً من الانحياز في قيم نخبوية.

**ثالثاً:** يُوصى الباحث بتعزيز الشفافية في دور التعليم الخاص في عملية صنع القرار السياسي، ويجب أن يكون هناك مساءلة واضحة حول كيفية تأثير المؤسسات التعليمية الخاصة على السياسات العامة، وتوجيه السياسات الحكومية لزيادة تمثيل الطبقات الاجتماعية المتنوعة في المناصب القيادية.

**رابعاً:** من الضروري تشجيع البحث العلمي لفهم تأثير التعليم الخاص على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية في المجتمعات العربية، ودعم الدراسات المستمرة حتى يمكن أن توفر رؤى أعمق وتُساهم في تحسين السياسات التعليمية.

**خامساً:** يُوصى الباحث بتطوير برامج توجيهية في المدارس والجامعات الخاصة لتعريف الطلاب بالمسؤوليات الاجتماعية والسياسية التي قد يتعرضون لها في المستقبل، وهذه البرامج يمكن أن تساهم في توجيه خريجي التعليم الخاص نحو اتخاذ قرارات سياسية متوازنة، تُراعي المصلحة العامة.

## خاتمة.

من خلال هذه الدراسة تبين أن التعليم الخاص يُسهم في تشكيل النخب السياسية التي تؤثر بشكل ملحوظ في عملية صنع القرار في العالم العربي، ولكن تبقى هناك تحديات في تحقيق التوازن بين مصالح النخب ومصالح المجتمع بشكل عام، وتساهم التوصيات المطروحة في وضع سياسات أكثر شمولية تدمج بين التعليم العام والخاص، بما يخدم تطوير المجتمعات العربية بشكل أكثر توازنًا وعدالة وهنا نشير إلى بحث فرضيات الدراسة.

**الفرضية الأولى: التعليم الخاص يساهم في تكوين نخب سياسية تؤثر في اتخاذ القرار السياسي.**

**مناقشة الفرضية:** أظهرت نتائج الدراسة أن التعليم الخاص لا يقتصر فقط على توفير مهارات أكاديمية وعلمية، بل يلعب دورًا محوريًا في تكوين النخب السياسية وتبين أن خريجي المؤسسات التعليمية الخاصة يمتلكون رأس مال اجتماعي وثقافي يمكنهم من الوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي بشكل أكبر مقارنة بخريجي التعليم العام.

1. **المدارس والجامعات الخاصة كبيئة ملائمة للنخب:** التعليم الخاص غالبًا ما يقدم بيئة تعليمية معززة للشبكات الاجتماعية التي تُمكن الأفراد من بناء علاقات مع النخب الاقتصادية والسياسية والعديد من الخريجين من هذه المؤسسات يُظهرون ميلًا أكبر للانخراط في العمل السياسي، مما يسهم في تعزيز وجودهم في الدوائر السياسية العليا.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

2. التوجهات السياسية للمؤسسات التعليمية الخاصة: المناهج التي تُدرس في العديد من المدارس والجامعات الخاصة تميل إلى التركيز على مفاهيم مثل الفردية، التنافس، والتميز، مما يعزز الرؤية السياسية النيوليبرالية التي تروج لاقتصاد السوق المفتوح، والتي تمثل توجهات تؤثر في القرارات السياسية في بعض الدول العربية.

تأسيساً على ذلك يمكن القول: الفرضية صحيحة في جزء كبير من نتائج الدراسة، حيث تبين أن التعليم الخاص يُسهم بشكل مباشر في تكوين النخب السياسية، وهو ما يؤدي إلى تأثير كبير في عملية اتخاذ القرار السياسي.

الفرضية الثانية: التعليم الخاص يعزز القيم الطبقية والفردية التي تؤثر على السياسات الحكومية.

مناقشة الفرضية: الفرضية الثانية تتعلق بتأثير التعليم الخاص في ترسيخ القيم الطبقية والفردية، وهو ما ينعكس في توجهات السياسة العامة، وأظهرت الدراسة أن التعليم الخاص يعزز قيماً فردية تركز على التميز والنجاح الشخصي، مما يؤدي إلى تزايد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية في بعض الحالات.

3. التعليم الخاص كأداة لتطوير الطبقات الاجتماعية العليا: غالباً ما تكون المؤسسات التعليمية الخاصة ملاذاً للطبقات العليا والطبقات الوسطى الرفيعة وتركز هذه المؤسسات على تنمية القيم الفردية التي تُعزز التنافس وتقدير الذات بناءً على الإنجازات الشخصية، مما يؤدي إلى

وجود فجوة بين تلك الطبقات والمجتمعات الأوسع.

4. انعكاس هذه القيم على السياسة: خريجو التعليم الخاص في كثير من الحالات يُظهرون ميلاً لدعم السياسات النيوليبرالية، حيث يُفضلون تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وتعزيز القطاع الخاص وهذه التوجهات تؤثر بشكل كبير على السياسات الحكومية التي يتم تبنيها، وخاصة تلك التي تتعلق بالخصخصة وتحرير الأسواق.

تأسيساً على ذلك: تُظهر الدراسة أن التعليم الخاص يساهم في تعزيز القيم الطبقية، مما يؤدي إلى تأثير ملموس على السياسات الحكومية، التي تركز على تعزيز المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة في بعض الأحيان وبالتالي يمكن القول بأن الفرضية صحيحة جزئياً.

الفرضية الثالثة: التعليم الخاص يعزز من قدرة الأفراد على بناء شبكات اجتماعية تساهم

في وصولهم إلى مراكز القرار السياسي.

مناقشة الفرضية: أظهرت نتائج البحث أن التعليم الخاص يوفر فرصاً لبناء شبكات اجتماعية قوية تسهم بشكل فعال في وصول الأفراد إلى مواقع صنع القرار حيث تساهم الأنشطة اللامنهجية، مثل الفعاليات السياسية والاقتصادية التي تُنظمها المؤسسات التعليمية الخاصة في تمكين الخريجين من التواصل مع الأفراد ذوي النفوذ السياسي.

1. الشبكات الاجتماعية والفرص المهنية: تبين من المقابلات أن العديد من خريجي التعليم

الخاص استفادوا من شبكة العلاقات التي بنتها المؤسسات التعليمية الخاصة وتمكن بعضهم

أ.د. على أحمد جاد بدر، (تأثير التعليم الخاص على القرار السياسي).

من الوصول إلى مناصب سياسية بفضل التوجيهات والتوصيات التي حصلوا عليها من خلال شبكاتهم.

2. الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية الخاصة: بالإضافة إلى التعليم الأكاديمي تساهم المؤسسات التعليمية الخاصة في تعزيز الروابط بين الطلاب والطبقات العليا من المجتمع، مما يخلق فرصاً أكبر للدخول إلى مجالات السياسة والاقتصاد.

تأسيساً على ذلك تدعم النتائج المستخلصة من البحث هذه الفرضية بشكل كبير، حيث تبين أن التعليم الخاص يلعب دوراً مهماً في بناء شبكات اجتماعية قوية تُمكن الأفراد من الوصول إلى مراكز القرار السياسي.

الفرضية الرابعة: التعليم الخاص له تأثير محدود على السياسات الاجتماعية التي تؤثر على الفئات الأقل تعليمياً.

مناقشة الفرضية: نتائج الدراسة أظهرت أن التعليم الخاص غالباً ما يكون موجهاً نحو الفئات الاجتماعية العليا والطبقات المتوسطة الراقية، مما يقلل من تأثيره في السياسات التي تهتم بالفئات الاجتماعية الأقل تعليمياً، فالتعليم الخاص يركز في معظم الأحيان على إعداد النخب للسيطرة على السلطة الاقتصادية والسياسية، مع إهمال القضايا التي تهتم بالطبقات الشعبية.

1. الفجوة بين التعليم الخاص والعام: التعليم الخاص يقدم غالباً محتوى يتناسب مع تطلعات الطبقات الراقية، بينما يُلاحظ في كثير من الأحيان غياب البرامج التي تهتم بالطبقات الأقل

تعليمًا أو القضايا الاجتماعية التي تهمهم وهذا ينعكس على السياسات التي يتم تبنيها، حيث تكون أقل تركيزًا على الفئات الأقل تعليمًا.

2. تأثير التعليم الخاص في السياسات الاجتماعية: من خلال تحليل السياسات العامة تبين أن السياسات التي يتم تبنيها من قبل صانعي القرار الذين تخرجوا من مؤسسات خاصة تتسم بالتركيز على القضايا الاقتصادية والنيوليبرالية، بينما تُغفل العديد من القضايا الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم للفئات الأقل تعليمًا.

تأسيساً على ذلك الفرضية صحيحة جزئياً حيث إن التعليم الخاص يساهم في توجيه السياسات على نحو يعزز المصالح الاقتصادية والسياسية للطبقات العليا، بينما يظل له تأثير محدود على السياسات التي تهم الطبقات الأقل تعليمًا.

إذن يمكن القول من خلال مناقشة الفرضيات بالتفصيل، يمكن القول إن الدراسة تدعم بشكل كبير العديد من الفرضيات المتعلقة بتأثير التعليم الخاص على صناعة القرار السياسي، خاصة فيما يتعلق بتكوين النخب السياسية، وتعزيز القيم الطبقية.

وبناء شبكات اجتماعية تؤثر في الوصول إلى مراكز السلطة وأن هناك بعض القصور في التأثير على السياسات الاجتماعية التي تخص الطبقات الاجتماعية الأقل تعليمًا، وهو ما يستدعي مزيدًا من البحث حول كيفية تقليص هذه الفجوة.

### المراجع.

1. أبو عودة، م. (٢٠٠٦). التعليم الخاص في العالم العربي وتأثيره على القرار السياسي، مكتبة الدراسات العربية، ٢٠٠٦ م، ص ص ١٢٠:٩٨.
2. آل رشود، ع. (٢٠٠٤). تأثير التعليم الخاص على السياسة في الدول العربية، دار الفكر العربي، ٢٠٠٤ م، ص ص ٦٠:٤٥.
3. بورديو، بيار (١٩٩٠). التمييز: نقد اجتماعي للذوق. المنظمة العربية للترجمة.
4. الحمود، ع. (٢٠١٣). التعليم الخاص والإصلاح السياسي في العالم العربي، دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٣ م، ص ص ١٧٠:١٥٠.
5. الرفاعي، ح. (٢٠٠٩). التعليم الخاص وعلاقته بتشكيل النخب السياسية في الدول العربية، مجلة السياسة والتعليم، ٨(٢)، ٢٠٠٩ م، ص ص ١٠٠:٩٥.
6. زكريا، م. (٢٠١٢). تأثير التعليم الخاص على السياسة الاقتصادية: دراسة حالة، مجلة الاقتصاد العربي، ٢٠١٢ م، ص ص ٢٣٠-٢٣٥.
7. السعيد، ر. (٢٠١١). العلاقة بين التعليم الخاص والقرار السياسي في الدول العربية، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، ٩(٤)، ص ص ٢١١:٢٢٥.

8. الشعلان، ج. (٢٠٠٧). التعليم الخاص وأثره في تشكيل القرار السياسي في الشرق الأوسط،

مجلة دراسات الشرق الأوسط، ١٢(١)، ص ص ٧٨:٥٥.

9. العتيبي، ف. (٢٠١٠). التعليم الخاص في الدول النامية: تأثيره على الطبقات السياسية، مركز

دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٠م، ص ص ٥٠:٣٤.

10. العيسى، س. (٢٠١١). دور التعليم الخاص في تكوين النخب السياسية: دراسة مقارنة، مجلة

الدراسات السياسية، ١٥(٣)، ٢٠١١م، ص ص ١٢٥:١١٥.

11. الماجد، خ. (٢٠١٤). الطبقات الاجتماعية والتعليم الخاص في الوطن العربي، دار نشر

الكتاب، ٢٠١٤م، ص ص ١٣٠:١١٠.

12. Al-Jazeera Centre for Studies (2020). Education and Elitism in the Arab

1441

2019

World.

13. Apple, Michael W. (2004). Ideology and Curriculum. Routledge.

14. Ball, Stephen J. (2003). Class Strategies and the Education Market: The Middle Classes and Social Advantage. Rout ledge.

15. Ball, Stephen J. (2003). Class Strategies and the Education Market. Rout- ledge

16. Bourdieu, Pierre (1986). The Forms of Capital. In: Richardson, J. (Ed.) Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education.
17. Bourdieu, Pierre. Cultural Reproduction and Social Reproduction. In: Power and Ideology in Education, Routledge, 1977.
18. Creswell, John W. (2013). Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches, SAGE Publications.
19. Freire, Paulo. Pedagogy of the Oppressed. Continuum, 1970
20. Giroux, Henry. Theory and Resistance in Education, Bergin & Garvey, 2001
21. Glesne, Corrine (2015). Becoming Qualitative Researchers: An Introduction, Pearson Education.
22. Mazawi, André E. (2010). Private Education and the Politics of Policy in the Arab World, Mediterranean Journal of Educational Studies.
23. Mills, C. Wright. The Power Elite. Oxford University Press, 1956.

24. Patton, Michael Q. (2002). Qualitative Research & Evaluation Methods, SAGE Publications.
25. Rizvi, Fazal & Lingard, Bob (2010). Globalizing Education Policy, Routledge.
26. World Bank (2019). Expanding Opportunities and Building Competencies for Young People: A New Agenda for Secondary Education, MENA Report.
27. Zahran, Fatima (2020). Education and Political Leadership in Egypt, Arab Center for Research.



# International Journal of Educational and Psychological Research and Studies

The Online ISSN : (2735-5063).  
The print ISSN : (2735-5055).